٢٣ - رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عرض عام

خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن تسع جلسات بشأن هذا البند تناولت دعم المجلس إلى عملية السلام بعد أن قامت حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بتوقيع اتفاق سلام شامل لوضع حد للحرب الأهلية التي دارت بين عام ١٩٩٦ و٢٠٠٦. واتخذ المجلس أربعة قرارات متتالية مدد بموجبها ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال[٣٦٧] واعتمد بيانا رئاسيا واحدا. وأثناء هذه الجلسات، نظر المجلس في عمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال وفي ولايتها، فضلا عن التقدم المحرز صوب توقيع اتفاق السلام الشامل.

٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩: تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال

في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اتخذ المجلس القرار ١٧٩٦ (٢٠٠٨) الذي جدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وبعد التصويت، أعرب ممثل نيبال عن ثقته من أنه خلال الأشهر الستة القادمة، ستتمكن نيبال من إحراز تقدم في عملية السلام، بما في ذلك انتخاب الجمعية التأسيسية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وأكد للمجلس أن نيبال سوف تتعاون تعاوناً تامًا مع الممثل الخاص ومع بعثة الأمم المتحدة في نيبال في تنفيذ الولاية المعتمدة[٣٦٨].

وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام في نيبال ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال، الذي أبلغ المجلس بأن الجمعية التأسيسية المنتخبة حديثا في نيبال عقدت أول اجتماعاتها في ٢٨ أيار/مايو، وأنها صوتت لصالح إنشاء جمهورية اتحادية ديمقراطية، وأن الملك السابق غادر القصر دون وقوع أي حادث. وأشار أن الأحزاب كانت تتفاوض آنذاك بشأن تشكيلة الحكومة الجديدة. وأفاد بأن الأمين العام لم يكن يتوقع تمديدا آخر لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال بعد أن يتم تشكيل الحكومة، إلا أن تشكيلها تأخّر. وفي انتظار ذلك، تلقت الأمم المتحدة طلبا مبنيا على توافق آراء بين الأحزاب الرئيسية لتمديد ولاية البعثة لستة أشهر كما ينص على ذلك الاتفاق الموقَّع في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الذي يقتضي بأن يتم إدماج المقاتلين الماويين وإعادة تأهيلهم في غضون تلك الفترة الزمنية. إلا أنه أعرب عن قلقه بشأن مدى قدرة الحكومة الجديدة على الإسراع في تنفيذ الاتفاق الذي يتوقف بشكل كبير على درجة التعاون بين أحزاب متعددة الذي تبقى رغم الخلافات الحالية. وبينما ستواصل البعثة مهامها كبعثة سياسية خاصة، أشار إلى أنه تلبية للطلب الذي قدمته نيبال بأن تواصل البعثة عملها على نطاق أصغر، أُغلقت المكاتب الإقليمية وستواصل البعثة عملها بالاعتماد على نصف ملاكها السابق من مراقبي الأسلحة[٣٦٩].

وأعرب متكلمون عن قلقهم من التأخير في تشكيل الحكومة، وشددوا على أنه ينبغي للأحزاب أن تبذل قصارى جهدها لتنفيذ اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه وفقا للجدول الزمني

(٣٦٧) القرارات ١٧٩٦ (٢٠٠٨)، و ١٨٢٥ (٢٠٠٨)، و ١٨٦٤ (٢٠٠٩)، و١٨٧٩ (٢٠٠٩). وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، فيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

(٣٦٨) S/PV.5825، الصفحة ٣.

(٣٦٩) S/PV.5938، الصفحات ٢-٦.

الأصلي. وبينما رحب جميع المتكلمين بتمديد ولاية البعثة وإعادة تشكيلها، شدد عدة متكلمين على أنه ينبغي ألا تبقى البعثة لفترة أطول من اللازم وأعربوا عن أملهم في أن تتمكن من إنهاء مهمتها المتعلقة برصد الأسلحة خلال المرحلة القادمة من ولايتها.

وفي القرار ١٨٢٥ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الذي مدد ولاية البعثة مجددا، اتفق المجلس، في جملة أمور، مع رأي الأمين العام بأن ترتيبات الرصد الحالية لن تكون ضرورية لفترة طويلة أخرى، وأهاب بحكومة نيبال مواصلة اتخاذ القرارات اللازمة لتهيئة الظروف المفضية إلى إنجاز أنشطة البعثة مع نهاية الولاية الحالية.

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام. وأبلغ الممثلُ الخاص المجلسَ بأن الجمعية التأسيسية، التي تؤدي دور البرلمان التشريعي أيضا، قامت بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس ورئيس الوزراء، وبأن المفاوضات الطويلة أسفرت عن تشكيل حكومة ائتلافية بقيادة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) باعتباره أكبر حزب. وأشار إلى أنه رغم التقدم المحرز، لا يزال ماثلا تحدي الانتقال من الترتيبات المؤقتة الحالية لرصد إدارة الأسلحة والجيوش إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل مقاتلي الجيش الماوي. وتأخّر تشكيل اللجنة الخاصة المسؤولة عن الإشراف على المقاتلين الماويين السابقين وإدماجهم وإعادة تأهيلهم. وتعطلت أيضا المفاوضات الموازية بشأن تحقيق الديمقراطية في الجيش النيبالي. ونتيجة لذلك، لم تكن الظروف مواتية لانسحاب البعثة، لاحتياج نيبال لها لرصد مواقع تجميع القوات[٣٧٠].

وعقب هاتين الإحاطتين، شدد ممثل نيبال على التزام حكومته باختتام عملية السلام وبتسوية جميع المسائل المتبقية. وأكد أن حكومته تعتزم تسوية المشاكل المتصلة بمواقع تجميع القوات لوضع حد لترتيبات الرصد الحالية لكي تتمكن البعثة من الانسحاب بعد انتهاء ولايتها[٣٧١]. وشجع ممثل كوستاريكا جميع الأطراف على الامتثال بصرامة أكبر للالتزامات الأساسية التي تم التعهد بها في الأطر الزمنية المتفق عليها، التي لا تنطبق فحسب على تسريح المقاتلين السابقين، وخاصة الأحداث، بل أيضا على صياغة الدستور الجديد والعدالة الانتقالية، بما في ذلك إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، والمسائل الأساسية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٣٧٢].

٥ أيار/مايو و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: إحاطتان إعلاميتان عقب استقالة رئيس الوزراء

في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، التي أبلغت المجلس أن التوتر بين الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والجيش، بما في ذلك بشأن رفض الجيش التوقف عن تجنيد أشخاص جدد رغم أن اتفاق السلام الشامل يحظر ذلك، بلغ ذروته عندما حاول رئيس الوزراء بوشبا كمال داهال ''براتشاندا'' عزلَ قائد الجيش. غير أن الرئيس أعاد قائد الجيش إلى منصبه مؤكدا أن الدستور المؤقت يمنحه السلطة لتسيير شؤون الجيش. واستقال رئيس الوزراء لاحقا ولكنه تعهّد بمواصلة الوفاء بالتزامات حزبه إزاء عملية السلام مع وجوده في المعارضة. وأوضحت الممثلة الخاصة أيضا أنه من المحتمل التأخير أكثر في إتمام ولاية البعثة نظرا إلى أن قائد الجيش تبنى موقفا متشددا بشأن إدماج أفراد الجيش الماوي السابق في

(٣٧٠) S/PV.6013، الصفحات ٢-٦؛ و S/PV.6069، الصفحات ٢-٦.

(٣٧١) S/PV.6013، الصفحة ٧؛ و S/PV.6069، الصفحة ٨.

(٣٧٢) S/PV.6013، الصفحة ٧؛ و S/PV.6069، الصفحة ١٠.

جيش نيبال وإلى أن اللجنة الخاصة اعترفت بأنه ليس من المرجّح التقيّد بفترة الستة أشهر المحددة حتى قبل وقوع التطورات السياسية التي حصلت مؤخرا. وأشارت الممثلة الخاصة إلى أن الأحزاب السياسية الرئيسية أعربت عن تأييدها لتمديد ولاية البعثة مرة أخرى[٣٧٣].

وأعرب المتكلمون عن قلقهم من التطورات السياسية ودعوا جميع الأطراف إلى التعاون وإلى إحراز تقدم صوب تنفيذ اتفاق السلام الشامل والتزاماتها الأخرى. وأعربوا عن تأييدهم لبقاء البعثة ولكنهم أعربوا عن أملهم في إحراز تقدم في المستقبل القريب.

وأعرب ممثل نيبال عن ثقته من أن الوضع في نيبال سينفرج قريبا عن طريق الحوار والتراضي بين الأحزاب السياسية في الجمعية التأسيسية، وأنه لن يعرّض عملية السلام للخطر بأي حال من الأحوال[٣٧٤].

وأدلى الرئيس بعد ذلك ببيان[٣٧٥] أعرب فيه المجلس عن قلقه إزاء الأزمة السياسية الراهنة في نيبال، وشدد على الحاجة الملحة إلى أن تقوم حكومة نيبال وجميع الأحزاب السياسية بمواصلة العمل معا بروح من التراضي.

(٣٧٣) S/PV.6119، الصفحات ٢-٦.

(٣٧٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٣٧٥) S/PRST/2009/12.

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أشارت الممثلة الخاصة في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى أنه رغم إحراز تقدم محدود، واجهت العملية عموما طريقا مسدودا. وأكدت أن المحادثات الهادفة لتجاوز الجمود ما زالت غير حاسمة وأن استئناف التزاع أمر محتمل حقيقة. وشددت على أنه ما لم تضع الأحزاب إطارا أكثر وضوحا للتعاون وتجد السبل للمضي قدما بشأن العناصر الرئيسية في عملية السلام، سيغدو من الصعب التخطيط لخروج منظم لبعثة الأمم المتحدة في نيبال[٣٧٦].وأبلغ ممثل نيبال المجلس بأنه من المتوقع أن يتوصل كبار القادة السياسيين في الأحزاب السياسية الرئيسية إلى اتفاق للخروج من المأزق الحالي قريبًا. وأشار إلى أن تقرير الأمين العام[٣٧٧] كان سيتسم بتوازن أكبر لو أنه راعى الجهود المخلصة التي بذلتها حكومة نيبال في معالجة المسائل الرئيسية في عملية السلام وفي حل المسائل المعلقة. وأوضح أن الحكومة ترى أيضا أن الإشارات الواردة في التقرير التي تبعث على الاعتقاد بأن التكافؤ بين الجيش الوطني النظامي والمقاتلين المتمردين السابقين الذين يعيشون في مواقع التجميع التي ترصدها الأمم المتحدة، لن تيّسر، على الأرجح، التوصل إلى نتيجة إيجابية في المفاوضات الجارية بشأن مستقبل مواقع التجميع[٣٧٨].

(٣٧٦) S/PV.6214، الصفحات ٢-٤.

(٣٧٧) S/2009/553.

(٣٧٨) S/PV.6214، الصفحات ٤-٦.

الجلسات: الرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الموجهة من الأمين العام

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٥٨٢٥ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2008/5)		**المادة ٣٧** نيبال	نيبال	القرار ١٧٩٦ (٢٠٠٨) ١٥ - لا أحد - لا أحد
٥٩٣٨ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2008/454)		**المادة ٣٧** الهند، واليابان، ونيبال **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام في نيبال ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
٥٩٤١ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2008/454)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة(S/2008/472)	**المادة ٣٧** نيبال		القرار ١٨٢٥ (٢٠٠٨) ١٥ - لا أحد - لا أحد
٦٠١٣ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2008/670)		**المادة ٣٧** نيبال **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام	دولة واحدة من الدول الأعضاء (كوستاريكا)، وجميع المدعوين	
٦٠٦٩ ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2009/1)		**المادة ٣٧** نيبال **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام	دولة واحدة من الدول الأعضاء (كوستاريكا)، وجميع المدعوين	
٦٠٧٤ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2009/1)	مشروع قرار مقدّم من المملكة المتحدة (S/2009/46)	**المادة ٣٧** نيبال		القرار ١٨٦٤ (٢٠٠٩) ١٥ - لا أحد - لا أحد
٦١١٩ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2009/221)		**المادة ٣٧** نيبال **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	PRST/2009/12

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٦١٦٧ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2009/351)	مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2009/377) رسالة موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيبال بشأن طلب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال (S/2009/360، المرفق)	**المادة ٣٧** نيبال		القرار ١٨٧٩ (٢٠٠٩) ١٥ - لا أحد - لا أحد
٦٢١٤ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2009/553)		**المادة ٣٧** نيبال **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعوين	

أوروبا

٢٤ - الحالة في قبرص

عرض عام

خلال الفترة المستعرضة، نظر مجلس الأمن في جوانب مختلفة للحالة في قبرص، ومن بينها التطورات المتصلة بولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وعقد المجلس ١١ جلسة من بينها ٤ جلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات[٣٧٩]، واتخذ أربعة قرارات واعتمد ثلاثة بيانات رئاسية. وإضافة إلى ذلك، ركّز المجلس على الاتفاق الموقّع في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨ بين زعيمي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك وعلى إطلاق مفاوضات شاملة بهدف إعادة توحيد الجزيرة.

وخلال تلك الفترة، قام المجلس بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أربع مرات لمدة ستة أشهر في كل مرة[٣٨٠]، وذلك عملا بالتوصيات الواردة في تقارير الأمين العام[٣٨١].

(٣٧٩) الجلسة ٥٩٠٦ المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛ والجلسة ٦٠٣٢ المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ والجلسة ٦١٢٦ المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ والجلسة ٦٢٣١ المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(٣٨٠) القرارات ١٨١٨ (٢٠٠٨)، و ١٨٤٧ (٢٠٠٨)، و ١٨٧٣ (٢٠٠٩)، و١٨٩٨ (٢٠٠٩).

(٣٨١) S/2008/353، و S/2008/744، و S/2009/248، وS/2009/609.